

مصر تخفف ضغوط حقوق الإنسان لتتفرغ لتحدياتها الإقليمية

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب"

أن دوائر سياسية عديدة رأت ضرورة حدوث انفراجة ملموسة تقنع المواطنين أولاً وتستطيع من خلالها الحصول على دعم قوى معارضة أبدت رغبتها في الوقوف إلى صف الدولة في مجابهة التحديات الخارجية، بما يؤدي لأن تكون هذه الانفراجة حائط صد لمنع محاولات اختراق الجبهة الداخلية.

ويرد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن بلاده قادرة على مجابهة التحديات بشرط تماسك الجبهة الداخلية، وعدم السماح بتفتتها، وهو ما يشي بان التحركات الأخيرة جاءت في وقت أدرك فيه النظام أنه سيكون من الصعب المضي قدماً باتجاه التعامل مع الملفات الإقليمية الصعبة في ظل حالة غضب كامنة جراء التوسع في حالات القبض على المشتبه بهم، واحتجازهم فترات طويلة من دون محاكمات.

وأضاف جورج إسحاق في تصريح لـ"العرب" أن الدولة المصرية تتعرض لأخطار بالغة التعقيد وسيكون من الضروري جذب أكبر قدر من الفئات الراضية لسياسات النظام لأن تكون في ظهر الدولة وقيادتها، ما يتطلب المزيد من الإجراءات التي تعزز جدار الثقة بين الشباب والدولة.

وتطالب دوائر مصرية مختلفة بضرورة تشجيع الدولة على توسيع المجال السياسي عبر إتاحة انضمام الشباب للأحزاب بحرية، وممارسة العمل الحزبي لإتقان قدراتهم بطريقة تمكنهم من تولي المناصب القيادية في المستقبل.



جورج إسحاق
هناك انفراجة في ملف الإفراج عن المحبوسين احتياطياً

وقد عاد ملف حقوق الإنسان ليصبح طرفاً فاعلاً في علاقات القاهرة مع حلفائها في الخارج على مستوى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في وقت هي فيه بحاجة لمساندة سياسية إقليمية.

وذهب متابعون للتاكيد على أن الدعاوى التي وجهتها لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري لبرلمانات الدول التي وجهت انتقادات للقاهرة في ملف حقوق الإنسان، تشي بان ثمة تقدماً على الأرض، وأن هناك إرادة لتحسين الصورة القائمة للسجل الحقوقي.

وانعكس الانفراج المصري على قضايا حقوق الإنسان على انخراط عدد من المشاهير والفنانين والنشطاء في الحملة الإلكترونية التي طالبت بالإفراج عن الطالب أيمن موسى، والذي ألقي القبض عليه أثناء أحداث عنف وقعت في ميدان رمسيس (وسط القاهرة) في العام 2013، بما أعطى إشارة على أن صدر الحكومة تقبل مثل هذه الحملات وسيستجواب معها.

ويرى الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية عمرو هاشم ربيع أن تقييم جهود الحكومة في ملف المحبوسين بحاجة إلى المزيد من الإجراءات العلمية، لأن هناك أعداداً كبيرة قابعة في السجون، كما أن لجنة الإفراج الرئاسي السابقة لم تتمكن من القيام بأدوارها ولم تكن لديها صلاحيات تمكنها من تحقيق أهدافها. وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن التحديات الراهنة وتسييل الأوضاع دولياً على حالة حقوق الإنسان بمصر تتطلب رؤية رسمية أكثر وضوحاً.



قوانين الحبس الاحتياطي تحتاج إلى مراجعة

أحمد جمال

القاهرة - تنوعت خطوات الحكومة المصرية نحو إحداث انفراجة في حقوق الإنسان الملمغ بالمشكلات في الوقت الذي تواجه فيه تحديات إقليمية عديدة تسعى لأن تتعامل معها من دون أن تتعرض إلى المزيد من الضغوط التي تركز على الحالة الحقوقية، وتعد بمثابة قضية مزعجة تحاول جاهدة سد ثغراتها.

وأفادت السلطات المصرية في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء عن الصحافي والقيادي السابق بحزب الدستور (معارض) خالد داوود، بعد أن أمضى قرابة عامين في الحبس الاحتياطي وواجه اتهامات بالاشتراك مع جماعة إرهابية في إحدى الأنشطة التي دعت إليها، بعد شهر تقريباً من الإفراج عن صحافيين وسياسيين اعتقلوا احتياطياً على ذمة قضايا مختلفة.

وجاءت عمليات الإفراج المتتالية بالتزامن مع تبني دوائر سياسية مقترحات تشريعية تقضي بتعديل قانون الحبس الاحتياطي وتقليص المدد الخاصة به مع إيجاد آليات للإفراج عن المحبوسين احتياطياً ولا يشكلون خطراً أمنياً أو لم يتورطوا في أعمال عنف، وهي مقترحات لاقت ترحيباً من قوى معارضة ومنظمات حقوقية اعتبرتها فرصة للمزيد من تحسين أوضاع سجل حقوق الإنسان في مصر.

وأوصى مؤتمر "حقوق الإنسان... بناء عالم ما بعد الجائحة" الذي نظمه المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية الأسبوع الماضي وينظر إليه باعتباره أحد الدوائر القريبة من سلطة اتخاذ القرار بالقاهرة، الجهات التشريعية والقضائية بإعادة النظر في المدد الخاصة بالحبس الاحتياطي في إطار خطة لتطوير التشريعات والقوانين. وتضمنت توصيات المؤتمر الذي حضره عدد من الوزراء، إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي التي أنشئت بناءً عن مقترح شبابي قدم منذ خمسة أعوام، وجرى تجميد دورها ولم تؤد مهمتها المنتظرة.

وأوضح عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي) جورج إسحاق لـ"العرب" أن المؤشرات تبرهن على أن هناك انفراجة في ملف الإفراج عن المحبوسين احتياطياً، ومشاركة عدد من الوزراء في التوصيات الصادرة بشأن تعديل قوانين الحبس تؤكد أن الحكومة في سبيلها للتقدم بمقترحات قانونية إلى البرلمان تمهيداً لإقرارها.

ويرى مراقبون أن الحكومة تسير في طرق مختلفة لتحسين سجلها الحقوقي، فهي توسع دائرة الإفراج عن المحبوسين، وقصبت أن تشمل أسماء سياسية بارزة يعد الإفراج عنها له أصداء إيجابية على المستويين الداخلي والخارجي، ومحاولاً ترتيب البيت الحقوقي عبر تفعيل قانون الجمعيات الأهلية وفتح صفحة جديدة مع المنظمات الحقوقية التي أغلقت التحقيقات معها، وتحديث التشريعات الخاصة بقوانين الحبس الاحتياطي.

وتمكن هذه المسارات الأجهزة الرسمية تحديداً لجنة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية من الرد على التقارير التي تصدر بين حين وآخر وتنتقد الأوضاع الحقوقية في مصر، لتثبت للمجتمع الدولي أن الدولة جادة في عملية الإصلاح وتعزز صلات تعاونها مع أصدقائها الذين تحتاج إليهم في جملة من الملفات الإقليمية المفتوحة.

إسرائيل في الوقت الراهن. ويعد الأردن من أفقر دول العالم مائياً، ويحصل على نحو 40 في المئة من موارده المائية من المياه المشتركة، ومنها المشتركة مع إسرائيل في نهر الأردن واليرموك.

ويرى مراقبون أن العلاقات الإسرائيلية الأردنية لن تشهد أي تحسن طالما استمر نيتها في الحكم، وعلى ذلك تامل عمان في أن يتغير هذا الواقع قريباً. ولا يزال رئيس الوزراء الإسرائيلي يواجه صعوبات داخلية في طريقه لتشكيل حكومة جديدة بعد رابع انتخابات تشريعية في غضون عامين، لم يستطع فيها حزب الليكود الذي يقوده الحصول على مقاعد تؤهله لقيادة الحكومة بمفرده من دون عقد تحالفات

وصفة روسية منتظرة لحل عقدة الحكومة في لبنان

الحريري في موسكو وضغوط أميركية جديدة في بيروت



عقد قديمة وجديدة

الولايات المتحدة مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، والمآزق السياسي الذي يساهم في هذا الوضع المتدهور. وتوقعت مصادر في بيروت أن هيل الذي سيغادر منصبه في زيارة وداعية للبنان سيجمل رسائل حازمة بعد التوقيع على المرسوم الخاص بتوسيع نطاق الحدود الاقتصادية البحرية المتنازع عليها مع إسرائيل، إضافة إلى بحث الجمود الحاصل في ملف الحكومة.

وقال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إن "التحديات كبيرة في لبنان، طالما لم نحل نحن كلبانين مشاكلنا، ولو بدأ بالعمل جميعاً من دون استثناء ونشكل حكومة لن يحل أي طرف خارجي مشاكلنا".

وأكد جنبلاط على هامش ندوة سياسية أن "الحل يجب أن يكون داخلياً من دون استثناء أي طرف من التسوية ومن بين من أقصد عدم استئنائهم حزب الله، ولا يتوقع أحد أن يساعدا أي طرف خارجي قبل أن نساعد أنفسنا".

والرسلت الولايات المتحدة الثلاثاء وكيل وزارة خارجيتها للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى بيروت للتعبير عن قلق الإدارة الأميركية من تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان. وسيضغط المسؤول الأميركي على زعماء الأحزاب للتعامل وتشكيل حكومة قادرة وملزمة بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن هيل "سيشدد على مخاوف

وعملت روسيا منذ أشهر على عقد لقاءات مع الحريري وقيادات من حزب الله، الحليف الأبرز للتيار الوطني الحر في معركة مع رئيس الوزراء المكلف. وكان حزب الله وحركة أمل أعلنوا في نهاية اجتماع تنسيقي بينهما يوم الاثنين على ضرورة تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت ممكن. وكانت مصادر قد أشارت إلى أن موسكو التي استضافت في منتصف مارس الماضي وفداً من حزب الله تضغط في اتجاه التسريع في تشكيل الحكومة.

وتستغل موسكو علاقاتها القوية مع بعض القوى الرئيسية في لبنان لدعم وساطتها في ملف تشكيل الحكومة. ويراوح ملف الحكومة مكانه منذ تكليف الحريري في أكتوبر في أعقاب استقالة رئيس الوزراء حسان دياب على خلفية انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

وارسلت الولايات المتحدة الثلاثاء وكيل وزارة خارجيتها للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى بيروت للتعبير عن قلق الإدارة الأميركية من تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان.

وسيجتمع المسؤول الأميركي على زعماء الأحزاب للتعامل وتشكيل حكومة قادرة وملزمة بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن هيل "سيشدد على مخاوف

الثلث المعطل، فيما تدعم قوى سياسية أخرى تشكيل حكومة غير حزبية من اختصاصيين.

وقال النائب عن كتلة الجمهورية القوية في البرلمان اللبناني بيار بو عاصي إن "الثلث الذي يتمسك به رئيس التيار الوطني الحر لا يمكن استخدامه إلا في وجه حزب الله والرئيس الحريري".

وأضاف أن "بأسيل لا يجرؤ على استخدام الثلث بوجه الحزب ولا يحتاج إليه بوجه الحريري لأنه يمتلك أكثر من الثلث مع حلفائه (...). بأسيل يتمسك به لأنه يصوب على الانتخابات النيابية المقبلة والانتخابات الرئاسية".

وجاء الإعلان الروسي عن لقاءات لبنانية في موسكو في وقت تستعد فيه الخارجية الفرنسية لفرض عقوبات على شخصيات وجهات لبنانية تعمل على تعطيل الوصول إلى حلول لإنهاء الأزمات المختلفة في لبنان.

وتسعى موسكو إلى استباق تلك العقوبات الفرنسية، إضافة إلى إعادة تفعيل الضغوط الأميركية لإطلاق حوار متكامل بين الفرقاء قد يصل إلى ولادة حكومة جديدة.

ويتساءل مراقبون عن القدرة الروسية على التأثير على ملف بحجم تشكيل حكومة جديدة في لبنان، وماهية الورقة التي ستلعب عليها موسكو للضغط على الفرقاء السياسيين لتحريك الملف المتعثر.

الاستعداد الروسي لاستقبال رئيس الوزراء المكلف لبنانية أخرى يثير الكثير من التساؤلات عن أدوات الضغط الروسية التي يمكن من خلالها تحريك ملف تشكيل حكومة جديدة تتدخل فيه قوى داخلية وخارجية.

بيروت - آثار الإعلان الروسي عن

استقبال رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري ومن ثم قيادات سياسية أخرى خلال الأيام المقبلة تساؤلات بشأن الوصفة الروسية المنتظرة لإزالة العقبات عن طريق ولادة حكومة جديدة في لبنان. وأعلنت روسيا أن الحريري سيعقد جلسة مباحثات في موسكو في الخامس عشر من أبريل، وستتناول تلك المحادثات مسائل التعاون الروسي اللبناني في مجالات التجارة والاقتصاد والصناعة والطاقة والثقافة.

ويراهن رئيس الوزراء المكلف على استثمار الدور الروسي في المنطقة والعلاقات المتطورة لموسكو مع مختلف القوى السياسية لكسر الجمود والتعطيل الذي يفرضه حزب الله وحليفه الرئيس ميشال عون في ملف تشكيل الحكومة الجديدة.

ونقلت مصادر مقربة من الحريري أن رئيس الوزراء المكلف سيشرح العراقيل التي تقف حاجزاً أمام تشكيل حكومة جديدة.

وأفادت الخارجية الروسية بأنها ستعمل خلال الأيام المقبلة مع ممثلين عن القوى السياسية الرئيسية في لبنان، بينهم الحريري وشخصيات أخرى، لحثهم على تشكيل حكومة تعكس توازن المصالح لجميع أطراف المجتمع اللبناني.



وليد جنبلاط
الحل يجب أن يكون داخلياً من دون استثناء أي طرف

وقال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي إن بلاده تعتقد أن الأزمة الحالية في لبنان "لا يمكن حلها إلا من قبل أبناء البلد أنفسهم بمشاركة جميع الفئات السياسية والعرقية والطائفية". وأكد الوزير الروسي أن الحل داخلياً "بدون أي وصفات مفروضة من الخارج، حتى في ظل الوعد بنوع من المساعدة المالية".

وفشلت محاولات كثيرة في الأشهر الثلاثة الأخيرة لتقريب وجهات النظر بين الحريري والرئيس عون وصره جبران بأسيل اللذين يصران على تشكيل حكومة سياسية تتضمن حصة

إسرائيل تهدئ التوتر مع الأردن عبر تزويده بالمياه

الأحمر هو مشروع مطروح منذ زمن، في إشارة إلى أنه غير مرتبط بتطورات العلاقات مع إسرائيل.

وتنقل إسرائيل بانتظام المياه إلى الأردن والتي تضحها من نهر الأردن، وذلك وفقاً لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في العام 1994.

55 مليون متر مكعب سنوياً من مياه طبريا يتم نقلها عبر قناة الملك عبدالله إلى عمان

وقالت صحيفة ديبعوت أchronوت إن الإمدادات الإضافية المطلوبة تتجاوز ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية وادي عربة من دون توضيح مقدار هذه الزيادة. ويتوقع أن يدفع الأردن مقابل المياه الإضافية التي سيحصل عليها والتي تقدر بنحو 3 ملايين متر مكعب. وبموجب الاتفاقية تزود إسرائيل الأردن بما يصل إلى 55 مليون متر مكعب

عشان - سسمح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتزويد الأردن بالمياه الإضافية التي يحتاجها، في خطوة قد تخفف من حدة التوتر التي شهدتها العلاقات بين البلدين في الأشهر

وتجاهل نتنياهو على مدى أسابيع طلباً أردنياً للحصول على إمدادات إضافية من المياه وفقاً لاتفاقية وادي عربة، على الرغم من ضغوط سياسية وأمنية داخلية ومطالبات أميركية في هذا السياق.

وقال موقع "واللا" الإسرائيلي، إن نتنياهو وبعد الضغوط الداخلية والخارجية قرر الموافقة على طلب الأردن بتزويده بالمياه.

وتفجرت أزمة بين البلدين في أعقاب محاولة إسرائيل فرض ترتيبات أمنية جديدة على زيارة لولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله إلى القدس لإحياء ذكرى الإسراء والمعراج، وهو الأمر دفع بعمان إلى إلغاء تلك الزيارة.

ولم يوافق الأردن على استخدام نتنياهو لمجاله الجوي في زيارة كانت مخططة لها إلى الإمارات. وهدد بإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات القادمة من الأردن بما يخالف اتفاق السلام بين البلدين قبل التراجع عن ذلك. ويعتقد على نطاق واسع أن الأردن لجأ إلى تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر الأحمر بعد قرار نتنياهو وقف تزويده بالمياه، وأنه سيسمّر على الرغم من إعادة القرار إلى سابقه.

وتنظر الحكومة الأردنية إلى مشروع تحلية المياه على أنه بات مطلباً ملحا لتأمين مصادر الأردن من المياه بعد المعاطلة الإسرائيلية في الموافقة على طلب تزويده.

ويحتاج الأردن إلى كميات كبيرة من المياه لسد احتياجاته الداخلية، خاصة في فصل الصيف والجفاف. وكان الأردن ينظر إلى مشروع تحلية المياه في البحر الأحمر مهما للتخلص من شح المصادر المائية وتلبية احتياجاته المائية الحرجة. ونفى وزير المياه الأردني محمد النجار بأن مشروع تحلية مياه البحر الأحمر له علاقة بطلب بلاده المياه من إسرائيل.

وقال في تصريح لوكالة "سبوتنيك" الروسية، إن مشروع تحلية مياه البحر